

مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والمأمول

وسام مصلح*¹, جاسم جرجيس²

المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة واقع مكتبات الوزارات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يرى الباحثان أن هذا النوع من المكتبات في دولة الإمارات لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث، ولقد ركز الباحثان في الدراسة على مكتبات الوزارات الاتحادية والبالغ عددها ثمان مكتبات. ويجب البحث عن تساؤلات مهمة لمعرفة واقع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، وكذلك أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه تلك المكتبات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها معظم الوزارات وفي ظل توجه حكومة الإمارات نحو الحكومة الذكية تتجه نحو بناء مكتبات ومراكز معلومات متقدمة حيث يغلب عليها الطابع التكنولوجي والإلكتروني المتطور. ولقد تفاوتت الأوضاع في مكتبات الوزارات ما بين متقدمة جدا في تجهيزاتها وأدوتها وما بين التي بحاجة إلى إدخال بعض التطويرات. ومن أهم التوصيات أن يكون هناك جهة مركزية تقوم على إعداد المعايير التطويرية والتعاونية في تلك المكتبات وإنشاء ائتلاف أو تحالف (Consortium) لهذه المكتبات لتتمكن من توحيد الجهود وتنشاطر في قواعد ومصادر المعلومات.

المقدمة:

تعتبر المكتبات الحكومية أحد أنواع المكتبات المتخصصة حيث تكتسب المكتبة مهامها ومسؤولياتها وتخصصها من الجهة الحكومية التي تتبع لها، وحسب الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا) فإن للمكتبات الحكومية مسؤولية المساهمة في دعم أهداف المؤسسة الأم حيث تعتبر من وظائفها الأساسية صياغة البرامج والسياسات، النشاطات الإدارية والتنظيمية، الوظائف الاستشارية، المساعدة في إعداد الأبحاث، وتعتبر المكتبة من العناصر المهمة في المؤسسات الحكومية التي تسعى للتميز والجودة وخاصة في هذا العصر الذي توجهت فيه الحكومات إلى ما يسمى بالحكومة الذكية (Smart government). ولذلك يقع على عاتق الدوائر الحكومية في الحكومات العبا الأكبر في التنبؤ ومعرفة الخدمات التي يجب أن يتم تقديمها للمواطنين ويكون ذلك من خلال الدراسات الحقيقية والوصول إلى النتائج الدقيقة. ولا يمكن العمل داخل هذه الدوائر الحكومية إلا بتوفير مصادر معلومات على نفس القدر من الجودة والسرعة التي تقوم بها هذه الدوائر لتقديم خدماتها للمواطنين. وهنا يكمن دور المكتبة لتكون هي أداة الدوائر الحكومية التي لاغنى عنها لتوفير أفضل المعلومات والخدمات بأفضل الأساليب واحدها لمن يعملون داخل الدوائر الحكومية، والتي هنا تمثلها المكتبة الحكومية التي تختص بأعمال الدائرة الحكومية التي تتبع لها. ومكتبات الوزارات هي أحد أنواع المكتبات الحكومية والتي بدورها لها بالغ الأثر في تزويد متخذي القرار والعاملين في الحكومات بأجود أنواع المعلومات. ولقد وجدت مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 وكباقي المكتبات مرت ضمن مراحل من التطور والتنوع، إذ سيتناول البحث ما تحقق خلال مسيرة تلك المكتبات وما يأمل الباحثان أن يتحقق مستقبلا لتواكب هذه المكتبات سعي دولة الإمارات الإقامة مجتمع المعرفة وتساهم في تحقيق ذلك.

مكتبة وزارة شؤون الرئاسة -
أبو ظبي 1 قسم المكتبات
والمعلومات - الجامعة الأمريكية
في الإمارات 2
wmousleh@yahoo.com

http://dx.doi.org/10.5339/
connect.2016.slaagc.9

© 2016 Musleh and Jirjees,
licensee HBKU Press. This is an
open access article distributed
under the terms of the Creative
Commons Attribution license CC
BY 4.0, which permits unrestricted
use, distribution and reproduction
in any medium, provided the
original work is properly cited.

Cite this article as: Musleh W and Jirjees J. مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة. J. QScience Connect: Vol. 2016, Special Issue on Future Challenges of Library and Information Profession, 9 <http://dx.doi.org/10.5339/connect.2016.slaagc.9>

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السعي نحو معرفة الوضع الحالي لمكتبات الوزارات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والوقوف على أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه هذه المكتبات في تطورها وتقديم خدماتها للمستفيدين من داخل وخارج الوزارة، إضافة إلى معرفة ما يتوافر في هذه المكتبات من استعداد كاف لتكوين مكتبات قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين في تلك الوزارات.

أسئلة البحث:

1. ما هو وضع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة؟
2. ماهي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه المكتبات في تحقيق أهدافها؟
3. ماهي الوسائل التي يمكن إتباعها لتطوير مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وبما ينسجم مع توجهات دولة الإمارات المستقبلية نحو إقامة مجتمع المعرفة وتفعيل دور تلك المكتبات للمساهمة في تحقيق ذلك؟

أهداف البحث

تدور أهداف البحث حول:

1. تقييم وضع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة.
2. تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه مكتبات الوزارات في تحقيق أهدافها.
3. الخروج بمقترحات وتوصيات تساهم في رسم خارطة طريق للتوجهات المستقبلية لمكتبات الوزارات لتواكب هذه المكتبات سعي دولة الإمارات لإقامة مجتمع المعرفة وتساهم في تحقيق ذلك

أهمية البحث:

وتأتي أهمية البحث من ندرة الدراسات التي تناولت واقع مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبما أن حكومة الإمارات العربية المتحدة هي الآن من الحكومات الرائدة على المستوى العربي والعالم في التوجه نحو الحكومة الذكية، وتأتي أهمية هذا البحث أيضا من انه اول بحث كرس لدراسة مكتبات الوزارات والإطلاع على واقعها من حيث التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، والصعوبات والتحديات. ويؤمل من هذا البحث أن يقدم واقعا ملموسا عن مكتبات الوزارات في الامارات للاستفادة منه في تطوير مستقبل هذه المكتبات والمساهمة في تحقيق رؤية الإمارات المستقبلية.

الدراسات السابقة:

من خلال المسح لما كتب حول الموضوع وقف الباحثان على عدة دراسات تتناسب وفكرة البحث وتصب بشكل وبآخر في مجاله الموضوعي، وتاليا عرض مفصل لهذه الدراسات:
أول هذه الدراسات رسالة ماجستير بعنوان المكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية (القحطاني، ٢٠١١) تناولت هذه الدراسة مكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية، من خلال التركيز على دراسة الأوضاع الحالية والتطلعات المستقبلية لتلك المكتبات من جميع النواحي الإدارية والفنية وكل ما يتعلق بالمباني والتجهيزات والقوى العاملة، والنظم الآلية المستخدمة بتلك المكتبات، بالإضافة إلى الخدمات والأنشطة التي تقدمها للمستفيدين منها، فضلا عن إمكانية وجود تعاون بينها، وتحديد أهم مجالاته. وكان الهدف من إجراء الدراسة التعرف إلى الواقع الحقيقي الذي تعيشه تلك المكتبات، والتعرف إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، وتقديم حلول علمية واقتراح خطة لتحسين واقعها وتطويره من خلال دراسة وتحليل المعايير العالمية من جهة، استطلاع آراء العاملين بها من جهة اخرى.

وفي دراسة ماجستير «بعنوان مكتبات وزارة الأوقاف في بغداد والموصل: دراسة تحليلية تقويمية مقارنة» (العائني، ٢٠٠٤) وتهدف الدراسة إلى التعرف على مواقع حال مكتبات الأوقاف في أهم مدن العراق وهي بغداد والموصل وإبراز نقاط الضعف والقوة في هذه المكتبات والتي شملت خمسة مكتبات أربع منها في بغداد وواحدة في الموصل. وتوصلت النتائج إلى ان مكتبات الأوقاف تنتمي إلى ثلاث انواع للمكتبات فهي اكااديمية المجموعة متخصصة الاتجاه الموضوعي عامة الاستخدام. وتواصل إلى توصيات من أهمها إطلاق نداء وطني وعربي للاهتمام بهذا النوع من المكتبات.
وفي دراسة بعنوان «الاحتياجات التدريبية للعاملين في المكتبات المتخصصة في القطاع الحكومي بدولة الكويت: دراسة ميدانية» (الخباز، ٢٠٠١) وهي تهدف إلى التعرف إلى السمات العامة والاحتياجات التدريبية للعاملين في تلك المكتبات. ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن غالبية الوزارات والإدارات الحكومية تحتوي على مكتبة مركزية متخصصة بجانب عدد متفاوت من المكتبات المستقلة أو فروع.

بينما لا تملك وزارات أخرى مكتبة، في حين بعضها قد بدأ بإنشاء مكتبات جديدة، وأن تلك المكتبات تعاني من النقص في المتخصصين وأن بعض الموظفين يرغبون في التدريب وبعضهم الآخر لا يرغب. وفي دراسة ماجستير أخرى بعنوان مكتبات الوزارات في مصر: دراسة ميدانية (راضي، ٢٠٠٠) وتناولت واقع الخدمات المكتبية المقدمة في الوزارات المصرية، حيث قدمت وصفا تحليليا للجوانب التنظيمية والإدارية للمكتبات محل البحث حيث ناقشت موقعها في الهيكل التنظيمي للوزارات والإمكانات المادية والبشرية، مصادر المعلومات وعملية بناءها وتنميتها ومعالجتها، وأهم الخدمات المقدمة، واختتمت الدراسة بعرض أهم النتائج التي خلصت إليها وأهم التوصيات، وتختلف هذه الدراسة من حيث البعد الجغرافي لمجتمع الدراسة.

وأوضحت الدراسة التي قام بها (Rossi و Hawkins، ١٩٩٨) بعنوان «أوضاع المكتبات ومراكز المعلومات الحكومية في الولايات المتحدة: تقرير إحصائي، حيث تم إعداد التقرير للمركز الوطني للإحصاءات التعليمية وتناول التقرير البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها من خلال الدراسة المسحية التي أجريت عام ١٩٩٤ على المكتبات ومراكز المعلومات الحكومية في الولايات المتحدة، وشملت الدراسة نحو ١٢٣٤ مكتبة ومركز معلومات حكومي في جميع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت النتائج أن هناك تباين كبير في حجم المكتبات الحكومية من حيث مجموعاتها من أكبر مكتبة في العالم وهي مكتبة الكونجرس إلى أصغر مكتبة في الدولة. وتختلف من حيث نوعية المجموعات وطبيعة الخدمات والتجهيزات.

أما بالنسبة لرسالة الدكتوراة «رضا مستخدم المكتبات الحكومية: دراسة حالة مكتبة وزارة الخارجية السعودية (عباس، ١٩٩١) التي صدرت باللغة الإنجليزية وقدمت لجامعة شمال تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي دراسة تحليلية ميدانية الهدف منها قياس وتقييم وتحليل مدى رضا موظفي وزارة الخارجية تجاه الخدمات التي تقدمها مكتبة الوزارة وكذلك تطوير نموذج لتقييم رضا مستخدمي المكتبات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها بأن تولي المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بمكتبات الوزارات وإتاحة المباني المناسبة لها وتزويدها بكل ما يلزم، وإتاحة الفرصة للعاملين للمشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية الإدارية الخاصة بالوثائق وأنظمة المعلومات.

وفي البحث الميداني الذي قام به الباحث (الصوينغ، ١٩٨٥) وقدمه لمعهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وتناول قضية استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية المنتشرة في مختلف الأجهزة، مثل الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية الأخرى التي يتوافر فيها مكتبات، وكان الهدف من البحث معرفة أهمية المكتبة للموظفين ودراسة نمط الطلب على المعلومات لمختلف الأغراض التي يحتاجها الموظفون من خلال التركيز على أنماط وسلوكيات استخدامهم للمكتبة، وأسفر البحث عن جملة من النتائج والتوصيات التي تؤكد على أن مثل هذه المكتبات المنتشرة في بعض الجهات الحكومية لا تهدف إلى مساندة العمليات التعليمية والإعلامية فقط، وإنما تهدف إلى تقديم المعلومات اللازمة لحل المشكلات الإدارية واتخاذ القرارات السليمة، الأمر الذي يوجب دمج عملية التطوير هذه في خطط الجهات الحكومية وفي خطة التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية.

ومن خلال ما سبق من عرض لأهم الدراسات في مجال الدراسة نستطيع أن نقول إن الدراسات لم تتناول بعد مكتبات الوزارات بالشكل المطلوب، ونجد قلة المصادر التي تتناول هذا الموضوع، ومن الملاحظ أن أي من هذه الدراسات لم تتناول مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة بدراسة مستقلة وهو ما هدفنا له هذه الدراسة إلى تحقيقه، لعكس صورة حقيقية واقعية عن المكتبات في الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كخطوة نحو التخطيط لمستقبل هذه المكتبات في الإمارات.

الإطار النظري للبحث:

• مكتبات الوزارات: ماهيتها وتاريخها:

تعتبر مكتبات الوزارات نوع من أنواع المكتبات الحكومية إذ يشير دليل المكتبات الحكومية الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا، ٢٠٠٧) إلى أن الوزارات والمؤسسات الحكومية يكون لها مكتبة تؤسس وتدعم بشكل بالكامل من الحكومة وهي تهدف إلى خدمة الحكومة، (ويتألف روادها من الحكومة أساسا، ويمكن أن يشملوا كل من يرغب في ارتيادها والاستفادة من محتوياتها). وفق هذا التعريف لا يمكن تفسير مكتبة عامة أوجامعية، وحتى ولو كانت قد أنشأتها الحكومة أو أنها تقدم الخدمات لموظفي الحكومة أو للشعب بأنها «مكتبة حكومية» بسبب اختلاف طبيعة الجمهور الرئيسي المستفيد من خدمات المكتبة، وذلك لأن الوظيفة الأساسية للمكتبات الحكومية (الإفلا، ٢٠٠٧) هي خدمة الحكومة على مختلف الأصعدة من خلال جعل كافة المعلومات التي تنشرها الحكومة والهيئات غير الحكومية والأفراد متوفرة، وعادة ما يكون المستفيدين وزراء ومدراء وعلماء واختصاصيين وباحثين، وتختلف هذه المكتبات اختلافا ملحوظا في الحجم والنطاق. لهذه المكتبات الحكومية مسؤولية المساهمة ودعم أهداف المؤسسة الأم ومن وظائفها الأساسية صياغة البرامج والسياسات، النشاطات الإدارية، والتنظيمية، الوظائف الاستشارية، وبرامج الأبحاث.

ومن خلال ما سبق عرفت الإفلا أيضاً مكتبات الوزارات بأنها «هي مكتبات تطوّرت في الدرجة الأولى لتلبي حاجات صانعي القرارات والمدراء وغيرهم من الموظفين في دوائرهم ووزاراتهم الخاصة بكل منهم، وهي تجمع معلومات حكومية أو معلومات أخرى بحسب حاجات هيئاتها الرئيسية، وتمتلك مجموعات مهمة في مجالها، إلا أنها من الممكن أيضاً أن تشكل أهمية للباحثين وتوفّر ما يحتاجون»

وتذكر (القحطاني، ٢٠١١) أن مكتبات الوزارات نمطا من أنماط المكتبات الحكومية وتندرج المكتبات الحكومية بدورها تحت مظلة ذلك القطاع العريض من المكتبات الذي اصطلح في سنة ١٩٠٩ على تسميته المكتبات المتخصصة. ولقد عرفتها (الإفلا، ٢٠٠٧) أنها مكتبات وجدت في الدرجة الأولى لتلبي حاجات صانعي القرارات والمدراء وغيرهم من الموظفين في دوائهم ووزاراتهم الخاصة. وهي تجمع المعلومات الحكومية أو أي معلومات أخرى تحتاجها تلك الدوائر والوزارات، بحيث تكون مجموعة مهمه في مجال عمل الوزارة التي تتبع لها وتشكل مصدرا مهما للباحثين وتوفر لهم ما يحتاجونه. وعرف المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات مكتبات الوزارات بأنها «مكتبات تقع تحت مظلة ما يعرف بالمكتبات الحكومية فهي مكتبات تمولها وزارة أو مصلحة حكومية، قاصرة على موضوع واحد أو عدد من الموضوعات التي تهتم الوزارة أو المصلحة التابعة لها» (الشامي، ١٩٩٨).

ولقد أورد (السالم، ١٩٩٩) تعريفا شاملا لمكتبات الوزارات بأنها «تلك المكتبات التي أنشأتها وتدعمها وتديرها وزارة وذلك لمقابلة الاحتياجات المعلوماتية لأعضائها وموظفيها من خلال اقتناء وتنظيم أوعية المعلومات المتخصصة ذات العلاقة باختصاص الوزارة التي تتبعها وتقديم الخدمات المكتبية لكافة منتسبيها، وتجنح نحو التخصص في المكتبات والتركيز على ما يلبي اهتمامات الوزارة بشكل مباشر». كما عرفتها باحثة أخرى (راضي، ٢٠٠٠) بأنها نوع من أنواع المكتبات الحكومية المتخصصة يتم تأسيسها وتمويلها وإدارتها من قبل الوزارات المختلفة وتكتسب صفة تخصصها وفقا لطبيعة التخصص الموضوعي للوزارات المنشأة فيها ووفقا لطبيعة الأهداف التي أنشأت من أجل تحقيقها وتقوم هذه المكتبات بتجميع وتحليل وتنظيم وتهيئة سبل الاستفادة من مصادر المعلومات المتوافرة بها للدراسين والباحثين والعاملين بكافة الكوادر التنظيمية للوزارات من أجل مساعدتهم على القيام بمهامهم الإدارية الفنية الموكلون بها ومن ثم تحسين مستوى الأداء وتطوير القدرات بما يتفق وأهداف هذه الوزارات التابعة لها.

ولقد ألحق عالم المكتبات (رانجاناثان، ١٩٨٥) في كتابه تنظيم المكتبات، مكتبات الوزارات ضمن مكتبات العمل التي تنشأ من أجل حشد جميع مصادر المعلومات التي تبحث في العمل الذي تمارسه الوزارة بحيث يمكنها من معرفة الاتجاهات الجديدة والانتفاع منها وهي ما زالت في مهدها.

كما لخصت (القحطاني، ٢٠١١) العناصر الأساسية لمكتبات الوزارات:

- التبعية لجهاز حكومي أو مصلحة حكومية هي الوزارة.
- خدمة مجتمع الوزارة التي تتبعها.
- تشكل مجموعاتها ذخيرة وطنية من مصادر المعلومات

ومن خلال ما سبق من الواضح أن مكتبات الوزارات وجدت لتزويد متخذي القرار والموظفين في الوزارات التي تتبع لها بالمعلومات، وتقوم هذه المكتبات بجمع وتنظيم وتخزين وتوزيع جميع المصادر المهمة وحسب احتياجات المستفيدين الرئيسيين.

وفيما يتعلق بتاريخ مكتبات الوزارات لقد أشار (Ashworth، ١٩٩٧) أن ظهور مكتبات الوزارات كان في وأخر القرن الثامن عشر وأن إنشائها ارتبط بنبشأة وتطور الأجهزة الحكومية من وزارات وإدارات وأقسام، وأن وزارات الخارجية هي أقدم هذه الوزارات اهتماما بالمكتبات، وعلى الرغم من ذلك فإن انتشار هذا النوع من المكتبات على نطاق واسع حدث مطلع القرن التاسع عشر.

وتذكر المصادر أن البدايات الأولى لمكتبات الوزارات في العالم هي تلك التي وجدت في الدول الأوروبية وبالتحديد في بريطانيا عام ١٧٨٠ حيث تأسست مكتبة وزارة الخارجية البريطانية، أما في إيطاليا فقد كانت لدى معظم الإدارات والمصالح الحكومية في روما مكتبات متخصصة ذات حجم معقول، على سبيل المثال مكتبة وزارة الزراعة والغابات التي أنشئت في عام ١٧٩٨ ويبلغ حجم مجموعاتها نحو نصف مليون مجلد، بينما بلغ عدد مقتنيات مكتبة وزارة الصناعة والتجارة نحو مائة ألف مجلد في مجالات الصناعة والتجارة. وكما هو الحال في ألمانيا التي يوجد فيها الكثير من المكتبات التابعة للوزارات، فعلى سبيل المثال مكتبة البرلمان الألماني.

ويذكر (Rossi و Hawkins، ١٩٩٨) أن المكتبات الفيدرالية في الولايات المتحدة وجدت في عام ١٨٠٠ عندما تم تأسيس مكتبة الكونجرس لخدمة احتياجات الكونجرس الأمريكي.

ويذكر (خليفة، ٢٠٠٣) أن تطور هذه المكتبات كان في الولايات المتحدة حيث تأسست مكتبة وزارة الخزانة الأمريكية في عام ١٨٠٣، ووصلت مجموعاتها عام ١٨٧٥ حوالي ٨٥٠٠ مجلد، وفي سنة ١٩٠٠ وصل عدد المجلدات إلى ١٢٠٠٠ مجلد حتى أنها وصلت مع سبعينيات القرن العشرين إلى ١٥٠٠٠٠ مجلد مع التركيز على مجالات الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية، أما مكتبة وزارة الدفاع الأمريكية فهي الأخرى من بين المكتبات التي تأسست في البدايات في عام ١٨٣٢ بكمية محدودة من الكتب التي ارتفعت سنة ١٨٧٥ إلى ١٣٠٠٠ مجلد. وهناك الكثير من مكتبات الوزارات في الولايات المتحدة ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، ومنها مكتبة وزارة الداخلية التي تأسست ١٨٥٠ والتي وصلت مجلداتها إلى ٨٠٠٠ منتصف القرن الماضي. وقد شهد القرن العشرين زيادة واضحة في عدد هذا النوع من المكتبات في الولايات المتحدة، وخاصة في منطقة واشنطن العاصمة، كما شهد تنوعا شديدا في أحجامها، ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى إنشاء وزارات حكومية جديدة وزيادة الاهتمام بتأسيس المكتبات بها، وكذلك الاعتماد على الحلول العلمية في إدارة العمل بها وحل المشاكل. ومن الوزارات الجديدة في ذلك الوقت وزارة التجارة والعمل التي وصل عدد مجلداتها إلى ٥٠٠ ألف مجلد، وكذلك مكتبة وزارة الإسكان والتنمية العمرانية التي أنشئت سنة ١٩٦٥ وقد قامت بتجميع الكتب التي كانت موجودة في وكالة الإسكان القديمة وأضافت إليها مجموعات جديدة عن طريق الشراء، بحيث بلغت مجموعاتها في تلك الفترة نحو ٣٥٠ ألف مجلد.

ويذكر (Brophy, 2007) أن هذا النوع من المكتبات لم يتطور بصورة ملحوظة إلا مع بدايات القرن العشرين حيث تم إنشاء ما يسمى «رابطة المكتبات الخاصة ومكاتب المعلومات» في المملكة المتحدة في العشرينات من القرن العشرين والمستوحاة من خبرة الأمريكيان في هذا الصدد والذين أسسوا «رابطة المكتبات الخاصة» قبل هذا الوقت بقليل والتي مثلت البداية الحقيقية لهذا الاتجاه. أما على مستوى العالم العربي حيث تشير (راضي، 2000) تعتبر جمهورية مصر من أوائل الدول العربية التي أنشأت هذا النوع من المكتبات، إذ تشير معظم الكتابات العربية إلى أن مكتبة وزارة العدل تعد أقدم مكتبة وزارة في مصر، فقد تأسست هذه المكتبة في آخر القرن التاسع عشر تحديد في عام 1895، ثم تأتي بعد ذلك من حيث النشأة المكتبة المركزية لوزارة الأشغال العامة والموارد المالية التي أنشئت عام 1900، ثم مكتبة وزارة المالية في عام 1918، ثم مكتبة وزارة الزراعة عام 1920، ثم مكتبة وزارة التربية والتعليم عام 1927.

وتوالى بعد ذلك إنشاء هذا النوع من المكتبات في المنطقة العربية، وتتابع بالظهور حيث تأسست في السودان المكتبة المركزية لوزارة الصحة عام 1902، ومكتبة وزارة الزراعة 1912، وفي الأردن أنشئت مكتبة وزارة العدل عام 1940 وفي قد الخمسينيات تم إنشاء تسع مكتبات، وازداد العدد في الستينيات إلى 31 مكتبة وزارية. (قنديل، 2000)

أما في تونس فقد تأسس مركز التوثيق العربي التابع لوزارة الإعلام التونسية عام 1967، وفي البحرين تأسست مكتبة التوثيق التربوي بوزارة التربية عام 1976. (خليفة، 2003) وفي السعودية تذكر الباحثة (القحطاني، 2011) إلى أن مكتبة وزارة المالية تعد أولى مكتبات الوزارات السعودية حيث أنشأت عام 1943، كما أنشأت في عام 1959 المكتبة المركزية بوزارة المعارف، ثم أنشأت مكتبة وزارة التخطيط في عام 1960، وتتابع بعد ذلك إنشاء المكتبات في غالبية وزارات المملكة العربية السعودية.

ومن الواضح أن مكتبات الوزارات أصبحت من ضروريات إنشاء الوزارات والأجهزة الحكومية وخاصة في البلدان العربية، وصارت تنال الكثير من الاهتمام وذلك لما توفره لموظفيها من روافد المعلومات في شتى حقول المعرفة وبوصفها وسيلة لرفع مستوياتها الثقافية وسد احتياجاتهم المعلوماتية.

مكتبات الوزارات في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تأسست في 2 ديسمبر 1971 وذلك نتيجة لاتحاد سبع إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة). تم قبول دولة الإمارات عضواً في هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، فصار لها كيان سياسي نظامي مبني على أسس دولية معترف بها في كل دول العالم، وتتكون السلطة الاتحادية وفقاً للدستور في الإمارات العربية المتحدة من المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي. (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة).

ويذكر (الهدابي، محمود، 2012) أن الإمارات عرفت المكتبات منذ زمن بعيد وبالأخص المكتبات الخاصة والمدرسية، وتولت تلك المكتبات مهامها الرئيسية ومهام المكتبات العامة معاً، نظراً لعدم وجود المكتبات العامة وقتها، وفي الإحصائية التي ذكرها (الهدابي، محمود، 2012) بلغ عدد المكتبات العامة حتى عام (2012) 87 مكتبة عامة، وتنوعت جهة الإشراف على هذه المكتبات وهي: جهات اتحادية، جهات محلية، جهات أهلية خاصة، جهات رياضية وثقافية، وأفراد. أما بالنسبة للمكتبات ومراكز المعلومات التابعة للجهات والمؤسسات الحكومية، وحسب إحصائيات دليل المؤسسات الثقافية والعلمية في دولة الإمارات الذي أصدره المجمع الثقافي 2004 فلقد بلغ عدد المكتبات التابعة للدوائر الحكومية مكتبات الوزارات (15 مكتبة) وبلغ عدد المكتبات التابعة للدوائر المحلية (29) وبلغ عدد مكتبات شركات البترول (7) بينما مكتبات المؤسسات الإعلامية الحكومية (5)، أما مكتبات الشرطة والقوات المسلحة فبلغ (7)، ومن ناحية مكتبات غرف التجارة والصناعة (9). (حمودة، 2004)

وتعتبر هذه المكتبات الشريك الأساسي لقيام الحكومة بأعمالها، وهي لا تخرج بتصنيفها عن واحدة من أنواع المكتبات الحكومية السابقة الذكر في دليل الإفلا للمكتبات الحكومية. فأهمية المكتبات ومراكز المعلومات في الدوائر الحكومية تأتي في توفير الاحتياجات المعلوماتية، لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية فلا يمكن أن يبني نظاماً حكومياً جيداً دون الاستعانة بالمكتبات ومراكز المعلومات والتي لا يمكن أن تقدم خدمات فعالة تلبي احتياجات المستفيدين دون الإشراف عليها إدارياً وتنظيمياً من قبل اختصاصي المعلومات والمكتبات. فالعصر الحالي هو عصر المعلومات حيث تعتبر قوة المعلومات واحدة من القوى الضرورية مثلها مثل القوة المادية والبشرية. وكما يذكر (جرجيس، 2014) أن الإمارات وعبر السنوات العشر الماضية استثمرت على نحو هائل في قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف السير باتجاه الاقتصاد المبني على المعرفة، ويشير إلى أن الإمارات الآن ليست السباق في المنطقة العربية بوضع تقنيات المعلومات في العمل، بل تضع نفسها كواجهة أو بوابة إقليمية مع الاقتصاد العالمي. إن دولة الإمارات تسعى إلى إحداث تنمية مستدامة في المجالات كافة كان لابد لها من إدراك أهمية المعلومات أسوة بالمجتمعات المتقدمة التي تعتمد على المعلومات في اقتصادها،

ولبناء مجتمع حضاري معلوماتي يتواكب ويستوعب ويتفاعل مع التقنيات المعلوماتية الحديثة والمتجددة عملت دولة الإمارات على الاهتمام بالمكتبات ومراكز المعلومات، ويشير (جرجيس، 2014) أن دولة الإمارات إدراكاً منها بأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المعلومات في بناء مجتمع المعرفة، فقد اهتمت بإيجاد مختلف أنواع المكتبات منطلقاً في ذلك من إيمانها بدور هذه المؤسسات في صناعة وبناء التنمية الاقتصادية، ومن محور الاقتصاد المبني على المعرفة عبر الاستثمار في المعلومات التي

تعد من السلع العامة التي تساعد في نمو اقتصاد المعرف، وخاصة أن الدولة تتبوأ مراتب متميزة في المؤشرات العالمية لمجتمع المعلومات. ونشير في هذا السياق أن هذا التطور قد ظهر جلياً في ازدياد عدد المكتبات في العشر سنوات الأخيرة.

ويذكر (خليفة، ٢٠٠٣) أن الاهتمام بمكتبات الوزارة في دولة الامارات بدأ منذ بداية اكمال الاتحاد عام ١٩٧٢ حيث كانت تأسست مكتبة وزارة العدل في نفس السنة ثم تبعتها مكتبة وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية عام ١٩٧٣ وكانت وزارة الخارجية عام ١٩٧٦ هي الأخرى قد تأسست لتشكيل مجموعة مكتبات وزارات تساعد الحكومة على القيام بمهامها بإمدادها بالمعلومات التي تساعد متخذي القرار لصناعة القرارات القائمة على معلومات دقيقة وصحيحة. ويبلغ عدد الوزارات في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩ وزارة. (موقع حكومة الإمارات، ٢٠١٤)

كما افتتحت عام ١٩٧٤ مكتبة وزارة البترول والثروة المعدنية بمجموعات تصل حوالي ٣٠٠٠ عنوان وتتخصص في موضوعات البترول والعلوم ذات الصلة. وتقدم خدماتها للعاملين في الوزارة والباحثين من الخارج.

وتبع ذلك مكتبة وزارة الداخلية عام ١٩٧٦ ويصل عدد الكتب فيها نحو ٥٠٠٠ عنوان وتركز على موضوعات الشرطة والقانون والشريعة، وتقدم خدماتها للعاملين في الوزارة.

وفي عام ١٩٧٩ افتتحت المكتبة الطبية المركزية في وزارة الصحة، وتخصص بطبيعة الحال في مجالات الطب والتمريض والصحة العامة ويصل عدد الكتب فيها إلى ٣٠٠٠ عنوان.

وتتابع بعد ذلك إنشاء مكتبات ومراكز المعلومات في غالبية الوزارات في الإمارات العربية المتحدة لسد احتياجات أجهزتها الإدارية من المعلومات وخدمة موظفيها في مجال أعمالهم الإدارية المتنوعة، ونال بعضها الكثير من الاهتمام والتطوير وأصبحت جزء لا يتجزأ من الوزارات التي تتبعها اقتناعاً بما توفره لموظفيها من روافد المعلومات في شتى حقول المعرفة وبوصفها وسيلة لرفع مستوياتهم الثقافية وسد احتياجاتهم المعلوماتية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدم الباحثان في هذه البحث المنهج الوصفي المسحي (Survey study) باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة حيث يذكر (النجار، و الزعبي، ٢٠٠٩) أنه المنهج الذي يعطي صورة واضحة عن الظاهرة قيد الدراسة من خلال جمع الحقائق والبيانات ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كميًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها، الأمر الذي يساعد في عملية فهم الظاهرة والوصول إلى النتائج المطلوبة. وهو أحد مناهج البحث المعتمدة في البحوث الاجتماعية، حيث ينصرف اهتمامه إلى دراسة مجتمع الدراسة أو عينة تمثل ذلك المجتمع.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مكتبات الوزارات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ضوء التشكيل الوزاري الذي صدر ٥ يوليو ٢٠١٤، وتتكون من (٨) مكتبات على النحو التالي:

الجدول رقم (١) مكتبات الوزارات الاتحادية

الرقم	اسم المكتبة
	مكتبة وزارة الداخلية
	مكتبة وزارة شؤون الرئاسة
	مكتبة وزارة الخارجية
	مكتبة وزارة الأشغال العامة
	مكتبة وزارة العدل
	مكتبة وزارة العمل
	مكتبة وزارة الشؤون المالية
	مكتبة وزارة البيئة والمياه

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الآتي:

- المصادر الأولية: وهي البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة من خلال الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة.
- المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والدوريات والأطروحات والمواقع الإلكترونية والتي استعين بها لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة.

مجتمع البحث:

لم تكن هناك عينة للدراسة وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة حيث غطى الباحثان جميع مكاتب الوزارات والتي بلغ عددها ٨ مكاتب، وجمعت البيانات عن طريق إرسال الاستبانة بالبريد الإلكتروني للمعنيين في تلك المكاتب، كما هو موضح بالاستبانة (ملحق ١).

أداة البحث:

صممت الاستبانة لتكون من النوع المغلق، وصياغة فقراتها بأسلوب واضح ومفهوم لأفراد مجتمع الدراسة ومراعاة اشتمال الفقرات لجميع محاور واسئلة الدراسة. وتكونت الاستبانة بصيغتها النهائية من ثلاثة أقسام كما يلي: القسم الأول: واشتمل على معلومات عامة حول الوزارات المبحوثة والقسم الثاني: واشتمل على محاور تجيب على التساؤل الأول من الدراسة وهي ما هو وضع مكاتب الوزارات من حيث

- التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي
- والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث
- والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي
- والخدمات المقدمة

أما القسم الثالث فيحتوي على محورين للإجابة على تساؤل الصعوبات والتحديات التي تواجه مكاتب الوزارات؟

ولقد تركت في بعض الأسئلة للمبحوثين حرية الاختيار لأكثر من اختيار، ونتيجة لذلك ظهرت النتائج في بعض الأسئلة مجموع النسب لا يساوي 100٪.

ولقد قام الباحثان بعملية التحقق من صحة مصداقية الاستبيان المستخدم في البحث (الملحق ١) حيث تمت عملية اختبار ذلك بتوزيعه على عشرة خبراء سبعة منهم متخصصين في مجال علم المكتبات والمعلومات واثنان متخصصين في العلوم التربوية وواحد منهم خبير إحصائي و، والذين أبدوا ملاحظات قيمة عدلت بموجبها صياغة بعض العبارات. بالإضافة إلى ذلك تم اختبار الاستبيان من خلال توزيعه على مجموعة من الزملاء المتخصصين للتأكد من عدم وجود أية مشاكل في فهم الاستبيان وسهولة استلام وجمع البيانات.

كما أجرى الباحثان مجموعة من الزيارات الميدانية والمقابلات تم إجراؤها مع المعنيين الرئيسيين في المكاتب المبحوثة، فالمقابلات أضافت للبحث معلومات مكملة حول واقع مكاتب الوزارات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية في هذا البحث باستخدام الإحصاء الوصفي. وقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الدراسة ضمن متغير كل محور.

تحليل النتائج:

يتناول هذا الجزء من البحث النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة التي قسمت إلى ثلاثة أقسام كما أشرنا سابقا وفيما يلي تحليلا وافيا لكل الأقسام ومحاورها.

القسم الأول: بيانات عامة:

وبتناول هذا القسم أولا محور التعرف على بيانات عامة حول المكتبة والوزارة التابعة لها:

للتعرف على سنة تأسيس الوزارة وسنة تأسيس المكتبة داخل الوزارات كما هو موضح في الجدول رقم ٢.

الجدول رقم (٢). تأسيس مكاتب الوزارات

اسم المكتبة	سنة تأسيس الوزارة	سنة تأسيس المكتبة
وزارة الخارجية	١٩٧١	١٩٧١
وزارة الداخلية	١٩٧١	١٩٧١
وزارة العدل	١٩٧١	١٩٨٠
وزارة شؤون الرئاسة	٢٠٠٤	٢٠٠٤
وزارة المالية	١٩٨٤	٢٠٠٥
وزارة البيئة والمياه	٢٠٠٦	٢٠٠٦
وزارة الأشغال العامة	١٩٧٢	٢٠٠٧
وزارة العمل	١٩٧١	٢٠١٣

أظهرت نتائج الدراسة أن (٤) مكاتب أي بنسبة ٥٠٪ من إجمالي مكاتب الوزارات قد أنشئت المكتبة فيها في نفس عام التأسيس للوزارة. والجدير بالذكر أن مكبتين تم تأسيسهما منذ بداية تأسيس اتحاد الإمارات عام ١٩٧١، وهما مكتبة وزارة الداخلية ووزارة الخارجية. أما القسم الثاني: من الدراسة فقد خصص لمحاو البحث. ويشتمل على الإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة لمعرفة الوضع الحالي للمكاتب محل الدراسة من حيث المحاور التالية وضع التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي، والمكان المخصص للمكتبة، والتجهيزات والأثاث، والمجموعات وطريقة تنظيمها، والتطور التكنولوجي، والخدمات المقدمة، وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي:**• التعرف على مستوى المكتبة الإداري في الهيكل التنظيمي للوزارة**

أشارت النتائج أن هناك ٣ مكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ من إجمال مكاتب الوزارات (بمستوى قسم)، وأن هناك عدد مكبتين بنسبة ٢٥٪ (بمستوى وحدة). بينما ذكرت ٣ مكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ لا يوجد تنظيم إداري واضح. كما يظهر في الجدول رقم ٣.

الجدول رقم(٣) المستوى الإداري للمكتبة

البيان	التكرار	النسبة %
مستوى إدارة	٠	٠
مستوى قسم	٣	٣٧,٥
مستوى وحدة	٢	٢٥
أخرى	٣	٣٧,٥

• معرفة مدى وجود هيكل تنظيمي للمكتبة

جاءت النتائج بشأن وجود هيكل تنظيمي للمكتبة أن نصف المكاتب بها هيكل تنظيمي بينما النصف الآخر لا يوجد به هيكل تنظيمي. كما هو موضح في الجدول رقم ٤.

البيان	التكرار	النسبة %
يوجد هيكل تنظيمي	٤	٥٠
لا يوجد هيكل تنظيمي	٤	٥٠

• تحديد هوية المستفيدين من المكتبة

وأوضحت النتائج بشأن المستفيدين من المكتبة أن (٨) مكاتب بنسبة ١٠٠٪ المستفيدين الرئيسيين منها هم موظفو الوزارة، كما أنه أجابت (٥) مكاتب بنسبة ٦٢,٥٪ بأنها تتيح لموظفي الجهات الحكومية الأخرى الاستفادة من خدماتها. وأن (٣) مكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ قد شملت بالإضافة لموظفي الوزارة وموظفي الجهات الحكومية، عامة الناس. كما هو موضح في الجدول رقم ٥.

النسبة %	التكرار	البيان
١٠٠	٨	موظفو الوزارة
٦٢.٥	٥	موظفو جهات حكومية أخرى
٣٧.٥	٣	عامّة الناس

المحور الثاني: المبنى والتجهيزات:

١- التعرف على المكان المخصص للمكتبة ضمن مبنى الوزارة

حيث أشارت النتائج أن (٥) من مكاتب الوزارات بنسبة ٦٢,٥% تقع المكتبة في المبنى الرئيسي للوزارة، بينما مكتبتين بنسبة ٢٥% تقع ضمن إدارة داخل الوزارة. وهما وزارة البيئة ووزارة العمل. كما هو موضح في الجدول رقم ٦.

الجدول رقم (٦) المكان المخصص للمكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢.٥	٥	في المبنى الرئيسي للوزارة في مبنى مستقل
١٢.٥	١	مشتركة مع إدارة أخرى
٢٥.٠	٢	

٢- التعرف على حجم المساحة المخصصة للمكتبة.

وأوضحت النتائج أن (٤) مكاتب بنسبة ٥٠% من مكاتب الوزارات مساحة المكتبة ما بين ١٠٠-٣٠٠ متر مربع و(٤) مكاتب بنسبة ٥٠% مساحة المكتبة بين ٤٠٠-٦٠٠ متر مربع. كما هو موضح في الجدول رقم ٧.

الجدول رقم (٧) المساحة المخصصة للمكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٥٠	٤	١٠٠-٣٠٠
٥٠	٤	٤٠٠-٦٠٠

٣- هل المبنى الذي تشغله المكتبة مصمم ليكون مكتبة أم أعيد تصميمه ليكون مكتبة؟

كان من الواضح أن (٥) مكاتب بنسبة ٦٢,٥% من مكاتب الوزارات تقع ضمن مباني أعيد تصميمها لتصبح مكتبة، بينما ٣ مكاتب بنسبة ٣٧,٥% تقع في مباني صممت لتكون مكتبة. كما هو موضح في الجدول رقم ٨.

(الجدول رقم ٨) مبنى المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٣٧.٥	٣	مساحة مخصصة لتكون مكتبة
٦٢.٥	٥	مساحة أعيد تصميمها لتكون مكتبة

٤- كفاية مساحة المكتبة

أ- مدى كفاية مساحة المكتبة لتخزين المواد المكتبية.

حيث أكدت ٦ من المكاتب بنسبة ٧٥% أن المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية في مكباتهم غير أن مكتبتين بنسبة ٢٥% أكدوا ان المساحة غير كافية لتخزين مواد المكتبة. كما هو موضح في الجدول رقم ٩.

الجدول رقم (٩) مدى كفاية مساحة المكتبة لتخزين المواد المكتبية

النسبة %	التكرار	البيان
٧٥	٦	المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية
٢٥	٢	المساحة غير كافية لتخزين المواد المكتبية

B. مدى كفاية مساحة المكتبة لتقديم خدمات المكتبة.

حيث أشارت النتائج أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ أن المساحة كافية لتقديم الخدمات داخل المكتبة بينما ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٨٪ المساحة لديهم غير كافية لتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم ١٠.

(الجدول رقم ١٠) مدى كفاية مساحة المكتبة لتقديم خدمات المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢,٥	٥	المساحة كافية لتقديم خدمات المكتبة
٣٧,٨	٣	المساحة غير كافية لتقديم خدمات المكتبة

C- مدى كفاية مساحة المكتبة للقيام بالأعمال الفنية.

أوضحت ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ أن مساحة المكتبة كافية للقيام بالأعمال الفنية داخل المكتبة، بينما ٣ من المكتبات بنسبة ٣٧,٥٪ المساحة غير كافية للقيام بالأعمال الفنية، كما هو موضح في الجدول رقم ١١.

١١. الجدول رقم (١١) مدى كفاية مساحة المكتبة للقيام بالأعمال الفنية

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢,٥	٥	المساحة كافية للقيام بالأعمال الفنية
٣٧,٥	٣	المساحة غير كافية للقيام بالأعمال الفنية

هـ- التعرف على كفاية أثاث المكتبة لتقديم خدمات المكتبة.

أشارت النتائج أن ٧ مكتبات بنسبة ٨٧,٥٪ لديها أثاث كاف للقيام بتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم ١٢.

الجدول رقم (١٢) مدى كفاية أثاث المكتبة لتقديم خدمات المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٨٧,٥	٧	أثاث المكتبة كاف لتقديم خدمات المكتبة
٥,٣	١	أثاث المكتبة غير كاف لتقديم خدمات المكتبة

٦- التعرف على كفاية معدات وتجهيزات المكتبة لتقديم الخدمات.

حيث أوضحت النتائج أن ٥ من المكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ معداتها كافية لتقديم خدمات المكتبة، بينما ٣ من المكتبات بنسبة ٣٧,٥٪ لم تكن المعدات كافية لتقديم خدمات المكتبة، كما هو موضح في الجدول رقم ١٣.

الجدول رقم (١٣) مدى كفاية معدات وتجهيزات المكتبة لتقديم الخدمات

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢,٥	٥	معدات وتجهيزات المكتبة كافية
٣٧,٥	٣	معدات وتجهيزات المكتبة غير كافية

المحور الثالث: العاملون في المكتبة:

١- إجمالي عدد الموظفين في المكتبة

جاءت النتائج أن ٥ من المكتبات أي بنسبة ٦٢,٥٪ لديها عدد موظفين يتراوح بين ١-٥ موظفين، بينما أشارت مكتبة واحدة أن لديها عدد ٦ موظفين، وتجدر الإشارة أن مكتبتين لا يوجد فيهما موظف متفرغ، كما هو واضح في الجدول رقم ١٤.

الجدول رقم (١٤) إجمالي عدد الموظفين في المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢.٥	٥	عدد الموظفين من ١-٥
١٢.٥	١	عدد الموظفين من ٦-١٠
٢٥	٢	يوجد موظف متفرغاً

٢- عدد الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات في المكتبة

أشارت ٤ مكتبات من مكتبات الوزارات أن لديهم متخصصين في علم المكتبات وعدد هم من ١-٥ متخصصين. كما هو موضح في الجدول رقم ١٥.

الجدول رقم (١٥) عدد الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات في المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٥٠	٤	عدد الموظفين من ١-٥
٥٠	٤	لا يوجد

٣- معرفة مدى كفاية عدد الموظفين لتقديم خدمات المكتبة

أكدت النتائج أن ٦ مكتبات بنسبة ٧٥,٠٪ عدد الموظفين فيها كاف، كما هو موضح في الجدول رقم ١٦.

الجدول رقم (١٦) مدى كفاية عدد الموظفين لتقديم خدمات المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٧٥	٦	عدد الموظفين كاف
١٢.٥	١	عدد الموظفين غير كاف
١٢.٥	١	لا أعرف

المحور الرابع: مجموعات المكتبة

١- إجمالي عدد المواد المكتبية في المكتبة

وأشارت النتائج أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ من المكتبات أن عدد المجموعات المكتبية فيها أقل من ٥٠٠٠ مادة، بينما جاءت ٢ مكتبة تجاوزت مجاميعهما ٢٠٠٠٠ مادة وهما (وزارة الخارجية ووزارة شؤون الرئاسة)، وتجدر الإشارة أن واحدة من المكتبات وهي مكتبة وزارة الداخلية لا يوجد في المقر الرئيسي الذي يخدم الموظفين أي مجموعة مكتبية مطبوعة، وذلك لأنها مكتبة إلكترونية. كما هو موضح في الجدول رقم ١٧.

الجدول رقم (١٧) إجمالي عدد المواد المكتبية في المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢.٥	٥	١-٥٠٠٠
٢٥	٢	٢٠٠٠٠ فأكثر

٢- هل يوجد سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في المكتبة؟

أوضحت النتائج أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ لديها سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات، بينما ٣ مكتبات أجابت ليس لديها سياسة تزويد واضحة. كم هو موضح في الجدول رقم ١٨.

الجدول رقم (١٨) هل يوجد سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في المكتبة؟

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢.٥	٥	لديها سياسة لتنمية المجموعات
٣٧.٥	٣	ليس لديها سياسة لتنمية المجموعات

٣- التعرف على مصادر تنمية مجموعات المكتبة

جاءت الإجابات أن ٧ من مكتبات الوزارات بنسبة ٨٧٪ تعتمد على الإهداء كمصدر من مصادر لتنمية المجموعات كما أوضحت ٦ مكتبات بنسبة ٧٥٪ تعتمد على الشراء، وأشار ٤ من المكتبات بنسبة ٥٠٪ أن التبادل أحد المصادر المهمة في تنمية المجموعات. كما هو واضح في الجدول رقم ١٩.

الجدول رقم (١٩) مصادر تنمية مجموعات المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٧٥	٦	الشراء
٨٧	٧	الإهداء
٥٠	٤	التبادل

٤- التعرف على نظام تصنيف المجموعات في المكتبة

حيث أشارت النتائج إلى أن ٥ مكتبات بنسبة ٦٢,٥٪ لديها نظم تصنيف لمجموعتها، وتوزعت بين مكتبتين تستخدم نظام تصنيف الكونجرس ومكتبتان تستخدمان نظام تصنيف ديوي العشري وواحدة لديها تصنيف خاص. وجاءت إجابات ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥٪ ليس لديها نظام تصنيف لمجموعاتها وذلك ما يوضحه الجدول رقم ٢٠.

الجدول رقم (٢٠) نظم التصنيف المستخدمة في المكتبة

التكرار	البيان
٢	تستخدم نظام تصنيف مكتبة الكونجرس
٢	تستخدم نظام تصنيف ديوي
١	تصنيف خاص
٣	لا يوجد تصنيف للمجموعات

المحور الخامس: أتمته المكتبة:

التعرف على النظام الإلكتروني المستخدم في المكتبة

أشارت النتائج إلى أن نصف مكتبات الوزارات لديها نظام إلكتروني لإدارة العمليات في المكتبة، بينما أشار النصف الآخر أنه لا يوجد لديهم نظام إلكتروني. كما هو موضح في الجدول رقم ٢١.

الجدول رقم (٢١) النظام الإلكتروني المستخدم في المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٥٠	٤	يوجد نظام إلكتروني للمكتبة
٥٠	٤	لا يوجد نظام إلكتروني للمكتبة

المحور السادس: خدمات المكتبة:

١- ماهي الخدمات التي تقدمها المكتبة للمستخدمين؟

أظهرت النتائج أن ٧ من المكتبات بنسبة ٨٧,٥٪ تقدم خدمة الإعارة الخارجية للمستخدمين، وجاء في المرتبة الثانية من الخدمات خدمة الإعارة الداخلية بواقع ٥ مكتبات بنسبة ٦٢٪. وتميزت مكتبتين بأنهما تقدمان جميع الخدمات بالإضافة لما سبق (الأجوبة المرجعية، الإحاطة الجارية، البث الانتقائي، البحث في قواعد البيانات، خدمة التصوير، خدمة الترجمة) وهما مكتبة وزارة الخارجية ووزارة شؤون الرئاسة. كما هو موضح في الجدول رقم ٢٢.

الجدول رقم (٢٢) الخدمات التي تقدمها المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٨٧,٥	٧	الإعارة الخارجية
٦٢	٥	الإعارة الداخلية
٣٧,٥	٣	الخدمات المرجعية
٢٥	٢	الإحاطة الجارية
٣٧,٥	٣	البث الانتقائي
٣٧,٥	٣	البحث في قواعد البيانات
٣٧,٥	٣	خدمة التصوير
١٢,٥	١	خدمة الترجمة

٢- ماهي الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المكتبة للمستخدمين؟

أشارت النتائج أن ٢ من المكتبات ليس لديها أية خدمات إلكترونية مقدمة للمستخدمين، بينما ذكرت ٣ مكتبات أنها تقدم خدمات (الإيميل والفاكس، وأجهزة الكمبيوتر، الإنترنت، الواي فاي، والموقع الإلكتروني، والخدمات المرجعية المكتبية، وتدريب الموظفين، توصيل الوثائق)، وتفردت مكتبة واحدة بتقديم خدمة التطبيق الذكي على الهواتف للمستخدمين وهي مكتبة وزارة شؤون الرئاسة. كما هو موضح في الجدول رقم ٢٣.

الجدول رقم (٢٣) الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المكتبة

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢.٥	٥	الإيميل
٣٧.٥	٣	الفاكس
٥٠	٤	أجهزة كمبيوتر
٦٢.٥	٥	الإنترنت
٥٠	٤	الواي فاي
٣٧.٥	٣	موقع إلكتروني
١٢.٥	١	تطبيق ذكي للمكتبة
٣٧.٥	٣	تدريب الموظفين
٣٧.٥	٣	توصيل الوثائق
٣٧.٥	٣	الخدمات الإلكترونية المرجعية

القسم الثالث: التحديات والصعوبات:

١- التحديات التي تواجه مكتبات الوزارات

أوضحت النتائج بان أكبر خمسة تحديات تواجه المكتبات هي تجهيزات المكتبة غير مناسبة للعمل، مجموعات المكتبة غير مفهرسة ومصنفة، ميزانية المكتبة غير كافية، عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها، مبنى المكتبة غير مناسب، كما هو موضح في الجدول رقم ٢٤.

الجدول رقم (٢٤) التحديات التي تواجه مكتبات الوزارات

النسبة %	التكرار	البيان
٣٧.٥	٣	مبنى المكتبة غير مناسب
٥٠	٤	تجهيزات المكتبة غير مناسبة للعمل
٣٧.٥	٣	مجموعات المكتبة غير مناسبة للمستخدمين
٠	٠	عدم مناسبة ساعات دوام المكتبة للمستخدمين
٥٠	٤	مجموعات المكتبة غير مفهرسة ومصنفة
٥٠	٤	ميزانية المكتبة غير كافية
٣٧.٥	٣	عدد المتخصصين غير كافي
٣٧.٥	٣	قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة في المكتبة
٥٠	٤	عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها
١٢.٥	١	عدم الاهتمام بالمكتبة من قبل الإدارة العليا

٢- الصعوبات التي تواجه مكتبات الوزارات

أظهرت النتائج أن أهم الصعوبات التي تواجه المكتبات هي على الترتيب صعوبات إدارية ويليها صعوبات فنية ثم صعوبات مالية وتقنية. كما هو موضح في الجدول رقم ٢٥.

الجدول رقم (٢٥) الصعوبات التي تواجه مكاتب الوزارات

النسبة %	التكرار	البيان
٦٢,٥	٥	صعوبات إدارية
٥٠	٣	صعوبات فنية
٢٥	٢	صعوبات مالية
٢٥	٢	صعوبات تقنية
٢٥	٢	أخرى

مناقشة النتائج:

- وفيما يلي عرض نتائج البحث:
- برهنت النتائج أن زمن إنشاء مكاتب الوزارات غالبا ما يكون متزامنا مع إنشاء الوزارة حيث اتضح أن (٤) مكاتب من ٨ وزارات ما يمثل ٥٠٪ أنشئت مع إنشاء الوزارة.
 - تقع جميع مكاتب الوزارات في أبو ظبي، إلا مكتبة وزارة البيئة والمياه فإنها تقع في دبي.
 - إن مكتبة وزارة الداخلية الرئيسية التي تخدم موظفين الوزارة هي مكتبة إلكترونية ١٠٠٪، بينما في فروعها المنتشرة في مراكز وزارة الداخلية عبر الدولة يوجد فيها مواد مطبوعة ويبلغ مجموع الكتب المطبوعة فيها أكثر من ١٠٠٠٠ كتاب.
 - أوضحت النتائج أن التبعية الإدارية لمكاتب الوزارات توزعت بين انضوائها تحت إدارة أخرى بمستوى قسم أو وحده بواقع ٦٢,٥٪، وبقية المكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ جاءت مستقلة في تبعيتها في الهيكل التنظيمي.
 - توصلت النتائج إلى أن ٥٠٪ من مكاتب الوزارات لديهم هيكل تنظيمي لمكباتهم.
 - أظهرت النتائج أن المستفيدين الأساسيين من خدمات المكتبة هم الموظفين في الوزارة حيث بلغت النسبة ١٠٠٪.
 - أظهرت النتائج أن المكان المخصص للمكتبة دائما ما يكون في المبنى الرئيسي للوزارة حيث ذكرت ٦٢,٥٪ وجودها في المبنى الرئيسي للوزارة، عدا مكتبة واحدة موجودة في مبنى مستقل وهي مكتبة وزارة الداخلية، ومكتبتين ضمن إدارة أخرى.
 - أظهرت النتائج أن مساحة مكاتب الوزارات هي مساحات مقبولة لمكتبة متخصصة حكومية، حيث تراوحت ما بين ١٠٠-٦٠٠ متر مربع، وان هذه المساحة كافية لتخزين المواد المكتبية ومعالجتها وتقديم الخدمات.
 - أوضحت النتائج أن نسبة ٦٢,٥٪ من مكاتب الوزارات المكان المخصص للمكتبة، أعيد تصميمه ليكون مكتبة، عدا ٣ مكاتب حيث صمم المكان ليكون مكتبة وهي (وزارة شؤون الرئاسة ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية)
 - أشارت نتائج البحث إلى أن ٨٧,٥٪ من مكاتب الوزارات لديها أثاث كاف لتقديم خدمات المكتبة.
 - أن المعدات والتجهيزات في مكاتب الوزارة كافية نوعا ما لتقديم خدمات المكتبة حيث ذكرت ٦٢,٥٪ من المكاتب كفاية المعدات والتجهيزات.
 - توصلت النتائج إلى ٦٢,٥٪ من مكاتب الوزارات عدد الموظفين فيها من ١-٥ موظفين، بينما في مكتبتين لا يوجد موظف متفرغ، وانفردت واحدة وهي وزارة الداخلية بحيث يوجد فيها أكثر من ٦ موظفين.
 - أشارت النتائج إلى أن ٥٠٪ من مكاتب الوزارات لديها موظفين متخصصين في علم المكتبات والمعلومات.
 - أن عدد الموظفين في المكتبات كافي لتقديم الخدمات حيث أشارت النتائج أن ٧٥٪ من مكاتب الوزارات ترى أن العدد كاف.
 - أظهرت النتائج حجم المجموعات المكتبية (الكتب المطبوعة) في المكتبات حيث تبين أن ٥٠٪ من المكتبات ما يمثل ٦٢,٥٪ مجموعاتها أقل من ٥٠٠ كتاب، عدا مكتبتي وزارة شؤون الرئاسة ووزارة الخارجية فتجاوزت مجموعاتها ٢٠٠٠ كتاب، بينما انفردت مكتبة وزارة الداخلية الرئيسية بأن مجموعاتها جميعها إلكترونية.
 - ثبت أن غالبية مكاتب الوزارات (٥٠٪ من مكاتب بنسبة ٦٢,٥٪) لديها سياسة مكتوبة لتنمية مصادرها، بينما أشارت ٣٧,٥٪ من مكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ بأنها ليس لديها سياسة مكتوبة.
 - أوضحت النتائج أن المصدر الرئيسي لتنمية المجموعات في المكتبات تنوعت ما بين الإهداء ثم الشراء ثم التبادل وبنفس الترتيب.
 - ظهر أن غالبية المكتبات تقوم بعمل تصنيف لمجموعاتها حيث تبين أن ٥٠٪ من مكاتب بنسبة ٦٢,٥٪ تتبع نظام تصنيف لمجموعاتها، بينما ٣٧,٥٪ من مكاتب بنسبة ٣٧,٥٪ ليس لديها أي تصنيف لمجموعاتها.
 - ظهر أن نصف مكاتب الوزارات لديها نظام إلكتروني لإدارة عمليات المكتبة حيث تبين أن ٤٠٪ من مكاتب

- بنسبة ٥٠٪ لديها نظام إلكتروني، بينما النصف الآخر ليس لديهم نظام إلكتروني.
٢٠. أشارت النتائج أن الخدمات المتوافرة في المكتبات هي خدمات الإعارة الخارجية حيث ذكر ٧ مكتبات بنسبة ٨٧,٥٪ أنها تقدم هذه الخدمة بينما الخدمات المرجعية، والبحث الانتقائي والبحث في قواعد البيانات وخدمة التصوير تقدمها ٣ مكتبات بنسبة ٣٧,٥٪ وهي مكتبة وزارة شؤون الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية، بينما انفردت وزارة شؤون الرئاسة بتقديم خدمة الترجمة.
٢١. أوضحت النتائج أن ٣٧,٥٪ من مكتبات الوزارات أنها تقدم أغلب الخدمات الإلكترونية (الإيميل والفاكس، وأجهزة الكمبيوتر، الإنترنت، والواي فاي، والموقع الإلكتروني، والخدمات المرجعية المكتبية، وتدريب الموظفين، توصيل الوثائق)، وتفردت مكتبة واحدة بتقديم خدمة التطبيق الذكي على الهواتف للمستفيدين وهي مكتبة وزارة شؤون الرئاسة.
٢٢. أظهرت النتائج أن أكثر خمسة تحديات تواجه مكتبات الوزارات هي تجهيزات المكتبة غير المناسبة للعمل، مجموعات المكتبة غير مفهومة ومصنفة، ميزانية المكتبة غير كافية، عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها، مبنى المكتبة غير مناسب.
٢٣. أشارت النتائج أن الصعوبات الإدارية هي على رأس الصعوبات التي تواجهها مكتبات الوزارات يليها الصعوبات الفنية والمالية.

التوصيات:

- من خلال ما توصلت إليه نتائج البحث يوصي الباحثان:
١. أن تكون هناك جهة مركزية تعمل على تطوير مكتبات الوزارات وتقديم الدعم الكامل لها، وتضع معايير محددة لهذا النوع من المكتبات.
 ٢. دعوة الوزارات الفدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات الإماراتية غير المرتبطة بوزارات التي لا يوجد بها مكتبات الى العمل على تأسيس مكتبات خاصة بكل وزارة او مؤسسة.
 ٣. نشر الوعي بأهمية دور مكتبات الوزارات بين كافة منسوبي الوزارات على اختلاف مواقعهم الإدارية.
 ٤. ربط مكتبات الوزارات إداريا وبما يتناسب مع مكانتها واهميتها ووضعها في المكانة المناسبة ضمن الهيكل التنظيمي لكل وزارة لإكسابها مزيدا من المساندة والدعم.
 ٥. الدعوة إلى زيادة عدد المتخصصين في مجال المكتبات المعلومات في مكتبات الوزارات ليكونوا على دراية كافية في إدارة تلك المكتبات وتقديم الخدمات المتطورة والحديثة.
 ٦. أن يكون لمكتبات الوزارات نظام وسياسة مكتوبة وتعليمات لتسيير أعمالها وفق المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة بهذا المجال.
 ٧. تطوير طريقة ومستوى تنمية المجموعات المكتبية ليكون متوافق مع الممارسات العالمية ويتناسب مع نوعية وحجم جمهور المستفيدين في مكتبات الوزارات.
 ٨. توعية مكتبات الوزارات إلى ضرورة اتباع الأنظمة العالمية في تصنيف وتنظيم مجموعاتها.
 ٩. توعية مكتبات الوزارات إلى ضرورة استخدام نظام إلكتروني متوافق مع المواصفات والمعايير المتبعة في مجال نظم المكتبات.
 ١٠. أن يتم تخصيص بناء مستقل خاص لمكتبة الوزارة ويحتوي على جميع التجهيزات اللازمة والمتخصصة ووفق المعايير والمواصفات الدولية.
 ١١. أن يتم مواكبة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من التطور الكبير في مجال المكتبات والمعلومات وتجهيز المكتبات بأحدث التقنيات التي تساعد تلك المكتبات على تقديم خدماتها بما يواكب رؤية الإمارات المستقبلية.
 ١٢. ربط مكتبات الوزارات في شبكة تعاونية موحدة وإنشاء ما يسمى ائتلاف مكتبات الوزارة الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة (Consortium) ليكون أداة لتوحيد الجهود وتشاطر قواعد ومصادر المعلومات بين تلك المكتبات.
 ١٣. عقد لقاءات بين مسؤولي مكتبات الوزارات وبشكل دوري للوقوف على أهم الأمور المشتركة وتفعيل التعاون بينها.
 ١٤. دعوة الوزارات التي ليس لديها مكتبات إلى تأسيس مكتبات حديثة ومتطورة.

الملاحق

الملحق رقم (١) الاستبيان

إن الهدف الأساسي من الاستبيان هو جمع معلومات حول مكتبات الوزارات في الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال هذه الدراسة سيتم عمل مسح شامل لهذه المكتبات من حيث الهيكل التنظيمي، الوظائف، المجموعات المكتبية، العاملون في المكتبة. بحيث يتوفر لدينا معلومات حديثة حول هذه المكتبات.

لذلك رجا يرحى ملأ الاستبيان بدقة وموضوعية، وليوجد في الإجابات ما هو صحيح أو خطأ، وجميع الإجابات ستعامل بسرية كاملة ولأغراض البحث العلمي.
*اختياري

الاسم	المسمى الوظيفي	رقم الهاتف
معلومات عامة حول المكتبة		
- اسم الوزارة التي تتبع لها مكتبك؟		
- في أي سنة تأسست الوزارة؟		
- في أي سنة تأسست مكتبة الوزارة؟		
التنظيم الإداري للمكتبة.		
1.2- ما هو المستوى الإداري لمكتبك في الهيكل التنظيمي للوزارة		
• بمستوى إدارة • بمستوى وحدة • بمستوى قسم أخرى، حددها		
2.2- هل يوجد لمكتبك هيكل تنظيمي؟		
لا أعرف لا نعم		
2.3- من هم المستفيدون من مكتبك؟ *يمكن اختيار أكثر من خيار		
عامة الناس موظفي جهات حكومية أخرى موظفو الوزارة أخرى، حددها		
المبنى والتجهيزات		
1.3- أين تقع مكتبك ضمن مباني الوزارة؟		
مشتركة مع إدارة أخرى في مبنى مستقل في المبنى الرئيسي للوزارة أخرى، حددها		
2.3- كم تبلغ مساحة مكتبك (متر مربع)؟		
2م700-1000 2م400-600 2م100-300 أكثر من ذلك، حددها		
3.3- هل مساحة مكتبك مصممة لتكون مكتبة؟		
مساحة أعيد تصميمها لتكون مكتبة مساحة مصممة لتكون مكتبة أخرى، حددها		
4.3 من وجهة نظرك، هل المساحة المتاحة للمكتبة كافية من حيث ما يلي		
تخزين المواد المكتبية	نعم	لا
تقديم خدمات المكتبة	نعم	لا
القيام بالأعمال الفنية لمواعم	نعم	لا
5.3- هل أثاث مكتبك كا	نعم	لا
6.3- هل معدات مكتبك كا	نعم	لا
7.3 هل أنت راضي عن	نعم	لا
العاملون في المكتبة		
1.4- كم عدد إجمالي ال	1-5	6-10
2.4- كم عدد الموظفين	1-5	6-10
3.4- من وجهة نظرك،	نعم	لا
مجموعات المكتبة		
1.5 كم يبلغ إجمالي عدد مواد المكتبة؟ (عدد المجلدات)		

لا أعرف لا نعم	3.5- هل يوجد سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات في مكتبك؟
التبادل الإهداء الشراء أخرى، حددها	4.5- ماهي مصادر تنمية مجموعات مكتبك؟ *يمكننا اختيار أكثر من خيار
لا أعرف لا نعم	5.5 هل تستخدم مكتبك نظام التصنيف للمجموعات؟
تصنيف ديوي تصنيف الكونجرس أخرى، حددها	5.5A- ما هو نظام التصنيف المستخدم في تصنيف مجموعات مكتبك؟
أتمتة المكتبة	
لا نعم	1.6- هل تستخدم أي نظام إلكتروني لإدارة عمليات مكتبك؟
الإحاطة الجارية الأجوبة المرجعية الإعارة الداخلية الإعارة الخارجية خدمة الترجمة خدمة التصوير البحث في قواعد البيانات البحث الانتقالي	3.6- ماهي الخدمات التي تقدمها مكتبك للمستخدمين؟ *يمكننا اختيار أكثر من خيار
الإنترنت أجهزة الكمبيوتر الفاكس الإيميل تطبيق ذكي المكتبة موقع إلكتروني Wi-fi الخدمات المرجعية الإلكترونية توصيل الوثائق التدريب للموظفين	4.6- ماهي الخدمات الإلكترونية المقدمة في مكتبك؟ *يمكننا اختيار أكثر من خيار
خدمات المكتبة	
لا نعم	1.7- هل هناك برامج أو أنشطة (محاضرات، ندوات، فعاليات تسويق للم
التحديات والصعوبات	
مبنى المكتبة غير مناسب تجهيزات المكتبة غير مناسبة للعمل مجموعات المكتبة غير مناسبة للمستخدمين عدم مناسبة ساعات دوام المكتبة للمستخدمين مجموعات المكتبة غير مفهومة ومصنفة ميزانية المكتبة غير كافية عدد المتخصصين غير كافي قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة في المكتبة عدم الوعي بأهمية المكتبة ودورها عدم الاهتمام بالمكتبة من قبل الإدارة العليا	1.10 -من وجهة نظرك، حدد أهم خمسة تحديات تواجه مكتبك؟
صعوبات إدارية صعوبات فنية صعوبات مالية صعوبات تقنية أخرى، أذكرها	10-2- من وجهة نظرك ماهي الصعوبات التي تواجه مكتبك

المراجع:

- المراجع باللغة العربية
أحمد محمد الشامي. (١٩٩٨). المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات . القاهرة: دار المريخ، ١٢٠٤ ص.
- الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (الإفلا). (٢٠٠٧). دليل المكتبات الدوائر الحكومية، ٦٦ ص.
البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. عن الإمارات. الحكومة والنظام السياسي، متاح على الرابط
[Http://www.government.ae/web/guest/politics](http://www.government.ae/web/guest/politics)
تغريد أبو الحسن راضي. (٢٠٠٠). مكتبات الوزارات في مصر : دراسة ميدانية. حلوان: جامعة حلوان، [١٥٠ص].
- تيسير العاني. (٢٠٠٤). مكتبات وزارة الأوقاف العامة في بغداد والموصل : دراسة تحليلية تقويمية مقارنة ، ٢٦٠ ص.
- جرجيس، جاسم. (٢٠١٤). الطريق إلى مجتمع المعرفة وقطاع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر، ٤٣٢ ص.
- جمال تميم عباس. (١٩٩١). رضا مستخدم المكتبات الحكومية : دراسة حالة مكتبة وزارة الخارجية السعودية. تكساس: جامعة شمال تكساس . ٢٠٠ ص.
- جوزاء القحطاني. (٢٠١١). مكتبات ومراكز معلومات الوزارات في المملكة العربية السعودية : دراسة للواقع وخطة مقترحة للتطوير. الرياض: مكتبة الملك فهد، ٢٨٨ ص.
- ح. حمودة. (٢٠٠٤). دليل المؤسسات الثقافية والعلمية في دولة الإمارات. أبوظبي: المجمع الثقافي، ٣٢٦ ص.
- سالم السالم. (١٩٩٩). المكتبات في عهد الملك عبد العزيز. الرياض: مكتبة الملك فهد، ٣٤٨ ص.
- ش. ر. رانجاناثان. (١٩٨٥). تنظيم المكتبات. دمشق: دار الفكر، ٢٥٦ ص.
- شعبان خليفة. (٢٠٠٣). دائرة المعارف العربية في علوم المكتبات والمعلومات . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- علي الخباز. (٢٠٠١). الاحتياجات التدريبية للعاملين في المكتبات المتخصصة في القطاع الحكومي بدولة الكويت : دراسة ميدانية.
- علي الصوينع. (١٩٨٥). استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية. الرياض: معهد الإدارة العامة، ٢٠٤ ص.
- فايز جمعه النجار، نبيل جمعة النجار، و ماجد راضي الزعبي. (٢٠٠٩). أساليب البحث العلمي : منظور تطبيقي . عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ٣٣٣ ص.
- الهدابي، أحمد، محمود ياسر. (٢٠١٢). المكتبات العامة في الإمارات العربية المتحدة : إطلالة تاريخية، ودراسة للواقع، ورؤية مستقبلية.
- يوسف قنديل. (٢٠٠٠). المكتبات ومراكز المعلومات في الأردن : الواقع والتحديات . عمان: مكتبة عبد الحميد شومان، ١٥١ ص.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Information and Libraries Federal of Status The .(1998) .J Robert ,Rossi , F Evelyn ,Hawkins
Centers Information and Libraries Federal 1994 the from Results:States United the in Centers
.p 129 ,,Statistics Education For Center National .Survey
International Encyclopedia of Information and library science ..(2003) .London:
Routledge 720 ,p.
Brophy ,Peter .(2007) .The library in the twenty- first century .Library Assn Pub .Ltd 224 ,,p.
Ashworth ,Wilfred .(1997) .Special librarianship) Outlines of modern librarianship .london :clive
bingley 487 ,,p.